



مجلس الغرف السعودية
Council of Saudi Chambers



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مؤتمر الإستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠

تعزيز العلاقات الاقتصادية



٢٨-٢٩ ذو الحجة ١٤٣١هـ الموافق ٤-٥ ديسمبر ٢٠١٠م • الرياض، المملكة العربية السعودية



برعاية خادم الحرمين الشريفين
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود



مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

٦ دول (الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية)
 عدد السكان الإجمالي: ٣٧,٥ مليون نسمة
 النمو السكاني السنوي: ٢,٥ في المئة
 المساحة: ٢,٤٢٢,٦٠٠ كلم مربع
 الناتج المحلي الإجمالي: ١١٥,٨ مليار دولار أمريكي (بالقيمة الحالية)
 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٤٦٢٨٢,١ دولار أمريكي (بالقيمة الحالية)
 النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي: ٨,٢ في المئة
 التضخم السنوي في نهاية الفترة: ١١,٢ في المئة
 ميزان الحساب الجاري: ٣٦٢,١ مليار دولار
 تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة: ٤١ مليار دولار
 التدفق الخارجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة: ٣٩ مليار دولار

إفريقيا:

٥٧ بلداً
 عدد السكان الإجمالي: ٩٦٧ مليون نسمة
 النمو السكاني السنوي: ٢,٤ في المئة
 المساحة: ٣٠,٢٠٠,٠٠٠ كلم مربع
 الناتج المحلي الإجمالي: ١٣٥٤,٤ مليار دولار أمريكي (بالقيمة الحالية)
 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٥٥٥,٧ دولار أمريكي (بالقيمة الحالية)
 النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي: ٥,٩ في المئة
 التضخم السنوي في نهاية الفترة: ١١,٢ في المئة
 ميزان الحساب الجاري: ٤٠,١ مليار دولار
 تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة: ٣٦ مليار دولار
 التدفق الخارجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة: ٨ مليارات دولار

مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠ - مفهوم المؤتمر

أصبح "التركيز على إفريقيا" موضوعاً يحتل مكانة مرموقة في أولويات السياسة الخارجية للعديد من البلدان. وتتمتع إفريقيا بموقع استراتيجي عند مفترق طرق الاقتصاد العالمي المعاصر، وتزخر بالموارد الطبيعية، كما أصبحت مقصداً للاستثمارات حيث تتميز بإمكانات اقتصادية هائلة غير مستغلة. ونظراً للجوار الجغرافي، والانتماءات التاريخية والثقافية، فإن المنطقة الإفريقية ليست بمثابة امتداد اقتصادي لبلدان مجلس التعاون فحسب، وإنما أخذت تبرز كشريك اقتصادي مهم لها أيضاً. ومع أن العلاقات الخليجية الإفريقية لا تزال تفتقر كثيراً إلى التناظر في الوقت الحالي ومقيدة بأنماط التبادلات الاقتصادية المحدودة، فإن إمكانات التعامل الاقتصادي تشير إلى حقبة من التعاون المكثف الذي يتركز على زيادة الروابط التجارية والاستثمارية. واستناداً إلى مجالات التكامل الهائلة والمزايا النسبية للمنطقتين، فإن هناك إمكانات كبيرة للارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادي بينهما من أجل الازدهار المتبادل.

اعترافاً بالأطر الاستراتيجية للعلاقات الاقتصادية الدولية المتغيرة، فإن مركز الخليج للأبحاث بالاشتراك مع مجلس الغرف السعودية سيستضيف مؤتمر الخليج وإفريقيا السنوي الثاني تحت عنوان "مؤتمر الاستثمار الخليجي- الإفريقي ٢٠١٠م: تعزيز العلاقات الاقتصادية" خلال الفترة من ٤ إلى ٥ ديسمبر ٢٠١٠ في الرياض، بالمملكة العربية السعودية. وسيقتصر تركيز هذا المؤتمر على العلاقات الاقتصادية وتفحص فرص العمل بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإفريقيا جنوب الصحراء تحت الموضوعات الرئيسية التالية:

- البيئة الاستثمارية.
- التبادل التجاري الثنائي وتمويل التجارة.
- الزراعة.
- قطاع المعادن والموارد الطبيعية.
- الطاقة.
- الاتصالات وقطاع البنية التحتية.

تشهد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء اهتماماً متزايداً من الاقتصادات المتقدمة والناشئة لإقامة روابط تجارية قوية واستكشاف الفرص الاستثمارية الجذابة في مختلف القطاعات. وهكذا تشكل هذه المنطقة مقصداً مهماً محتملاً للتجارة والاستثمار بالنسبة لدول مجلس التعاون، بالنظر إلى قربها الجغرافي وانسجاماً مع جهود تنويع الموارد الاقتصادية المتواصلة التي تتبعها دول المجلس. لذا لا بد من استكشاف وتحديد مختلف الفرص المتاحة للتجارة الثنائية بين دول مجلس التعاون ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وتسييل الضوء أيضاً على المستوى السائد للتجارة الثنائية بين المنطقتين، والمناخ السياسي، وتوقعات النمو الاقتصادي، والسياسات الحكومية. كما أن التقييم العمق للفرص المحتملة في البلدان الإفريقية مهماً وأصبح ضرورياً وضع السياسات الملائمة لتحديد حجم كل قطاع ومدى إسهامه داخل الاقتصاد ونموه المحتمل، والفرص الاستثمارية فعلى سبيل المثال أحرز قطاع التعدين نجاحاً في غانا، والسياحة نجحت في زيمبابوي وموريشوس. وإزاء هذه الخلفية، فإن "مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠م: تعزيز العلاقات الاقتصادية" سيركز تحديداً على:

- جاذبية القطاعات والتطورات الرئيسية التي جرت مؤخراً. في دول مجلس التعاون وإفريقيا جنوب الصحراء.
- حجم القطاعات الاقتصادية والاستثمارية وفرص السوق.
- مؤشرات القطاعات الرئيسية والقوى المحركة.



مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠ - مفهوم المؤتمر



- التحديات والعقبات (ضعف البنية التحتية، القيود على الاستثمار، والمخاطر الاجتماعية).
- القضايا التنظيمية والتطورات وتأثيراتها.
- إمكانات الاستثمارات عبر الحدود، بين دول مجلس التعاون وإفريقيا جنوب الصحراء.
- الأطراف الكبيرة في السوق ووضعها التنافسي.
- الاتجاهات الناشئة وتوقعات المستقبل.

يهدف المؤتمر إلى الخروج بتوصيات يمكن أن تعزز الروابط المتنامية ذات الأوجه المتعددة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا جنوب الصحراء وتدفعها إلى الأمام. في هذه المرحلة، حيث لا تزال العلاقات المؤسسية بين الطرفين في مهدها، وبناء على ذلك فإنه من الضروري والمهم جداً خلق فرص للتعارف وترسيخ فرص العمل والتعاون. ولن يقوم مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠م بتسليط الضوء على الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر حالياً على العلاقات المتبادلة فحسب، وإنما سيحدد أيضاً الآفاق الجديدة والمستقبلية، وسيركز بشكل خاص على الفرص الإستثمارية. واستناداً إلى مؤتمر الخليج وأفريقيا الأول الذي نظرت في العلاقات الخليجية الإفريقية من منظور عريض، فإن مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠م الثاني سيركز بصورة خاصة على الفرص الاستثمارية المتنوعة الظاهرة وفقاً للاستراتيجيات المطلوبة لتحويل الخطط الأولية إلى أعمال ملموسة. ويشمل ذلك أيضاً القطاعات الاقتصادية القائمة والتي تتطور دون أن تتوقف عنها معلومات كبيرة أو لم يعلن عنها على نطاق واسع. وفي كل هذه الحالات، يشكل مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠م تجمّعاً فريداً يضيف الواقعية على الخطاب الراهن حول العلاقات بين دول مجلس التعاون وإفريقيا جنوب الصحراء.

يتكون مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠م من جلسات مفتوحة، ومجموعات عمل تركز على الفرص الاستثمارية المتميزة، وندوة ختامية تتيح الجمع بين مختلف الاستراتيجيات معاً لصياغة خطة عمل. وستستغرق أعمال المؤتمر يوماً ونصف اليوم. وفي حين تقدم الجلسات العامة الافتتاحية الخطوط العريضة للمؤتمر، فإن جلسات العمل ستركز على المكونات المحددة للعلاقة الاقتصادية والتجارية المتنامية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول إفريقيا جنوب الصحراء. سيتولى منسق رئاسة كل جلسة وتلقى فيها كلمات حول فرص الاستثمار والأعمال. وينتهي المؤتمر في جلسة ختامية ترمي إلى الخروج برؤية مشتركة حول أفضل سبل التقدم وخطة عمل مرافقة لتنفيذ السياسات العامة.

مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠ - برنامج المؤتمر

الجلسة الأولى: العلاقات الخليجية الإفريقية: رؤى من جنوب وشرق إفريقيا.

الجلسة الثانية: العلاقات الخليجية الإفريقية: رؤى خليجية.

الجلسة الثالثة: العلاقات الخليجية الإفريقية: رؤى من شرق وغرب إفريقيا.

الجلسة الرابعة: العلاقات الخليجية الإفريقية: دور المنظمات الإقليمية.

الجلسة الخامسة: العلاقات الخليجية الإفريقية: تعزيز وتمويل الاستثمار.

تهدف هذه الجلسات إلى الإجابة على عدة أسئلة وتعمل على ترجمة هذه الإجابات على أرض الواقع ومن بين هذه الأسئلة مايلي:

- ما الصعوبات الرئيسية التي تعترض بناء علاقات أعمال تجارية واستثمارية أفضل؟ ما العقبات التي تواجه وكيف نستطيع التغلب عليها؟
 - كيف يمكن تسهيل العلاقات التجارية والاستثمارية؟
 - أين تكمن الفرص الرئيسية الكفيلة بإقامة علاقات اقتصادية قوية بين دول مجلس التعاون وإفريقيا؟
- وسوف تقوم مجموعة عمل متخصصة بمناقشة هذه المحاور وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى: الإتصالات والبنية التحتية

- أين تكمن الحاجات الملحة في البنية التحتية لبلدان إفريقيا وما الذي يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار عند النظر إلى الفرص الاستثمارية في هذا المجال؟
- كيف يمكن لشركات البنية التحتية في دول مجلس التعاون، وخصوصاً شركات الاتصالات، الإستفادة من الفرص الاستثمارية الضخمة في إفريقيا؟
- ما هي الرؤى التجارية التي يمكن لشركات الخليج أن تقدمها لنظرائهم في إفريقيا بعيداً عن المصالح التجارية القائمة؟

المجموعة الثانية: الزراعة

- إذا كان الأمن الغذائي يأتي على رأس قمة الأجندة السياسية، ما هي اتجاهات الزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا وكيف يمكن تحويل ذلك إلى علاقة تجارية تعود بالنفع على الجانبين؟
- هل يمكن أن تكون إفريقيا مصدراً ذو مصداقية على المدى الطويل لواردات دول الخليج الغذائية المرتفعة، باعتبارها مستورداً كبيراً للغذاء؟
- هل يمكن أن تدخل الاستثمارات الزراعية الخليجية تغييراً على أسباب العيش في إفريقيا؟
- ما هي الآليات التي يجب اعتمادها أثناء التفاوض على اتفاقات الاستثمار الزراعي. الاستثمار في سلسلة العرض أو الاستثمار في مجالات جديدة؛ الاستثمار في عمليات مثل التصنيع أو التوضيب أو أي صيغة أخرى؟

المجموعة الثالثة: التجارة

- كيف يمكن تعزيز العلاقات التجارية الثنائية بين دول المجلس وإفريقيا؟
- ما هي الإمكانيات الكامنة للتجارة التكاملية بين الطرفين؟
- ما هي التحسينات المطلوبة في مجال التمويل التجاري؟
- هل هناك من مجال للتعاون في إطار منظمة التجارة العالمية والمنظمات العالمية الأخرى؟

المجموعة الرابعة: الطاقة والمعادن والموارد الطبيعية

- بالنظر إلى استمرار حدة المنافسة على الموارد الطبيعية، ما المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها دول مجلس التعاون وإفريقيا جنوب الصحراء لتعظيم الفائدة؟
- كيف تشكل الموارد المعدنية الإفريقية مصدراً لا يستغنى عنه للتنوع الاقتصادي الخليجي في قطاعات مثل الفولاذ والألمنيوم، إلخ؟
- كيف تستطيع إفريقيا الإستفادة من إمكانيات دول مجلس التعاون في صناعة النفط والبتروكيماويات لتحسين صناعاتها؟
- كيف يمكن تنظيم الاستفادة من استراتيجية التنمية القائمة على الموارد في كل من الخليج وإفريقيا؟

الجلسة الختامية: العلاقات الخليجية الإفريقية: دفع العلاقات الاقتصادية الخليجية الإفريقية إلى الأمام

- بالنظر إلى الفوائد المستقاة من مؤتمر الخليج وإفريقيا ٢٠١٠م، ما السياسات العامة التي يجب أن تنفذ لتحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية؟
- ما مشاريع التعاون القطاعي القابلة للنجاح التي يمكن تنفيذها في القريب العاجل لتوسيع التجارة الثنائية والعلاقات الاستثمارية؟
- هل تعزز الاتفاقات الثنائية التفضيلية أو الاتفاقات الإقليمية العلاقات الاقتصادية الوثيقة؟

مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠ - برنامج المؤتمر



السبت ٤ ديسمبر ٢٠١٠

- ٠٨:٣٠ تسجيل الحضور
٠٩:٠٠ الافتتاح وكلمات الترحيب
سعادة الدكتور فهد بن صالح السلطان
الأمين العام لمجلس الغرف السعودية

سعادة عبد العزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة

- ٠٩:١٥ الجلسة الأولى: العلاقات الخليجية - الإفريقية: رؤى من جنوب وشرق إفريقيا
١٠:٤٥ استراحة
١١:٠٠ الجلسة الثانية: العلاقات الخليجية - الإفريقية: رؤى من الخليج
١٢:٠٠ استراحة
١٢:٤٥ الجلسة الثالثة: العلاقات الخليجية - الإفريقية: رؤى من شرق وغرب إفريقيا
١٣:٤٥ مأدبة غداء
١٥:١٥ الجلسة الرابعة: العلاقات الخليجية - الإفريقية: دور المنظمات الإقليمية
١٧:٣٠ نهاية الجلسة
٢٠:٠٠ مأدبة عشاء والافتتاح الرسمي تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

الأحد، ٥ ديسمبر، ٢٠١٠

- ٠٩:٣٠ الجلسة الخامسة: العلاقات الخليجية - الإفريقية تعزيز وتمويل الاستثمار
١١:٠٠ استراحة
١١:٣٠ مجموعات عمل موازية
ستبدأ كل مجموعة عمل بتقديم ورقة رسمية يتبعها مداخلات ومناقشات
المجموعة الأولى: الاتصالات والبنية التحتية
المجموعة الثانية: الزراعة
المجموعة الثالثة: التجارة
المجموعة الرابعة: الطاقة والمعادن والموارد الطبيعية
١٣:٠٠ مأدبة غداء
١٤:٠٠ استئناف أعمال اللجنة
١٥:٣٠ استراحة
١٦:٠٠ الجلسة الختامية: دفع العلاقات الاقتصادية الخليجية الإفريقية إلى الأمام
المقررون رؤساء جلسات العمل

مؤتمر الخليج وإفريقيا ٢٠٠٩

إدراكاً لأهمية العلاقة الخليجية الأفريقية الناشئة، جعل مركز الخليج للأبحاث الروابط المتبادلة بين المنطقتين واحدة من برامجها البحثية المحورية في عام ٢٠٠٨م وأدخل مؤتمر الخليج وإفريقيا في عداد برنامج مؤتمراته السنوية الرئيسية. وتم بنجاح عقد أول مؤتمر عن استراتيجية الخليج وإفريقيا بنجاح في كيب تاون، بجنوب إفريقيا، في ٢٤ و٢٥ فبراير ٢٠٠٩م بعنوان ”الخليج وإفريقيا: إقامة شراكة استراتيجية جديدة“. وشارك فيه قادة وشخصيات حكومية ورجال أعمال وأكاديميين وإعلاميين، وقد سلّطت الأضواء على خصائص العلاقات الخليجية الإفريقية من منظور متعدّد الأبعاد في كلمات سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ومعالي عبد الله بن أحمد زينل علي رضا وزير التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية؛ ومعالي ماري ناغو وزيرة الصناعة والتجارة والتسويق في جمهورية تنزانيا؛ ومعالي فاندو سكلماني وزير خارجية جمهورية بتسوانا؛ ومعالي أنطونيو فرناندو وزير الصناعة والتجارة في جمهورية موزمبيق؛ والبروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ وسعادة توماس سالوماو الأمين العام التنفيذي لجمعية التنمية الجنوب أفريقية. وتوافق الجميع على الحاجة إلى التركيز على تعزيز العلاقات الاستراتيجية الخليجية العربية واستخدام المؤتمر كمنبر لتوطيد هذه العلاقة. وأشار العديد من المتحدثين إلى التوقيت الملائم للمؤتمر فيما تواجه المنطقتان التحديات والحاجة إلى إيجاد فرص وشركاء جدد للتعاي في الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.



وخلص مؤتمر الخليج وإفريقيا إلى: إقامة شراكة استراتيجية جديدة “ إلا أن بلدان مجلس التعاون الخليجي أبدت بطئاً في الدخول إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، في حين تتنافس العديد من البلدان، بما فيها البلدان الناشئة مثل الصين، على اكتساب نفوذ استراتيجي في المنطقة. وبالتالي هناك ثمة حاجة إلى استكشاف إمكانات توثيق العلاقات وتعزيز الفرص التجارية الثنائية، والاستثمار، والتعاون الواسع بشكل عام. ومن الاقتراحات الملموسة التي قدّمت الحاجة إلى بنية جديدة للتعاون وتشارك في المعرفة من خلال الاجتماعات الثنائية لغرف التجارة، والاستضافة المشتركة للأحداث الرياضية، وزيادة الاتصال من خلال المطارات والموانئ للمحافظة على العلاقة الاقتصادية.

ومنذ ذلك الحين برز مؤتمر الخليج وإفريقيا كمؤتمر سنوي يجمع القادة والشخصيات من مسؤولين حكوميين، رجال أعمال، أكاديميين، وإعلاميين لتحديد القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجه إقامة علاقات بناءً بين منطقتي إفريقيا والخليج الرئيسيتين.

بعض المشاركين في مؤتمر الخليج وإفريقيا ٢٠٠٩



معالي أنطونيو فرناندو وزير الصناعة والتجارة في جمهورية موزمبيق



معالي عبد الله بن أحمد زينل علي وزير التجارة والصناعة في المملكة العربية السعودية



معالي فاندو سكلماني وزير خارجية جمهورية بتسوانا



معالي ماري ناغو وزيرة الصناعة والتجارة والتسويق في جمهورية تنزانيا



معالي الدكتور تومز سالوماو الأمين العام التنفيذي - مجموعة جنوب إفريقيا للتنمية "صادك"



سعادة السفير جوما فلتر مواباشو الأمين العام لمجموعة شرق إفريقيا للتنمية (كوميسا)



الدكتور خالد السليمان نائب رئيس مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة لشؤون الطاقة المتجددة، المملكة العربية السعودية



سعادة وندي لوهابي رئيسة مجلس التسويق الدولي بجنوب إفريقيا



سعادة السفيرة منى عمر عطية مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون الأفريقية



سعادة محمد عبيد المزروعى مساعد الأمين العام للشؤون الاقتصادية، مجلس التعاون الخليجي



سعادة سفير مملكة البحرين في جنوب إفريقيا



سعادة سفير دولة قطر في جنوب إفريقيا



سعادة سفير الإمارات العربية المتحدة في جنوب إفريقيا

بعض المشاركين في مؤتمر الخليج وإفريقيا ٢٠٠٩



صاحب السمو الشيخ عبد الله

بن زايد آل نهيان

وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة



معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي



معالي عبد الرحمن بن حمد العطية

أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض المملكة

العربية السعودية



سعادة عبد الله بن عبد الرحمن الحمودي

وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة الخارجية في

المملكة العربية السعودية



سعادة الدكتور فهد بن صالح السلطان

الأمين العام لمجلس الغرف السعودية، الرياض، المملكة

العربية السعودية

”... إن مثل هذا المؤتمر الديناميكي
والملائم يقدم أفكارا ببناء ومبادرات
عملية توضح كيفية تعزيز العلاقات
بين الخليج والقارة الأفريقية...”

”... تتبع أهمية مؤتمر الخليج
وأفريقيا من الأبعاد التي تدفع
العلاقات الأفريقية الخليجية...”

”... هذا المؤتمر منبر ممتاز لتعزيز
التعاون الثقافي والإعلامي والسياسي
إذ إن هذه المجالات تدعم التعاون
الاقتصادي بين مجلس التعاون
الخليجي وأفريقيا...”

مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠ - فرص الرعاية ومزاياها

الراعي الرئيسي - ٢,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي

- يخصص جناح عرض للراعي تبلغ مساحته الإجمالية ١٢ متراً مربعاً أثناء انعقاد فعاليات المؤتمر.
- تغطية إعلامية.
- وضع شعار الراعي بحجم كبير في الموقع الإلكتروني لمنظم المؤتمر و كذلك في جميع الإعلانات والترويج الإعلامي للحدث إلى جانب شعار المنظم.
- صفحة إعلان كاملة للراعي في كتيب برنامج المؤتمر.
- صفحة عن الراعي في الموقع الإلكتروني لمنظم المؤتمر - يصل الزوار إلى تلك الصفحة بالنقر على شعار الراعي من أي صفحة أخرى للموقع الإلكتروني للمؤتمر؛ رابط بالصفحة الرئيسية للراعي في الموقع الإلكتروني لمنظم المؤتمر.
- الحق باستخدام شعار المنظم في النصوص الترويجية للراعي وموقعه الإلكتروني لمدة سنة واحدة.
- وضع شعار الراعي في قاعة مؤتمر الإستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠م.
- ٢٠ دعوة لحضور المؤتمر.

الراعي الاستراتيجي - ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي

- يخصص جناح عرض للراعي تبلغ مساحته الإجمالية ٩ أمتار مربعة أثناء انعقاد فعاليات المؤتمر.
- تغطية إعلامية.
- وضع شعار الراعي بحجم كبير في الموقع الإلكتروني لمنظم المؤتمر وفي جميع الإعلانات والترويج الإعلامي للحدث.
- صفحة عن الراعي في الموقع الإلكتروني لمنظم المؤتمر - يصل الزوار إلى تلك الصفحة بالنقر على شعار الراعي من أي صفحة أخرى للموقع الإلكتروني للمؤتمر؛ رابط بالصفحة الرئيسية للراعي في الموقع الإلكتروني لمنظم المؤتمر.
- الحق باستخدام شعار المنظم في النصوص الترويجية للراعي وموقعه الإلكتروني لمدة سنة واحدة.
- وضع شعار الراعي في قاعة مؤتمر الإستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠م.
- ١٥ دعوة لحضور المؤتمر.

الراعي الاقتصادي - ٧٥٠,٠٠٠ ريال سعودي

- يخصص جناح عرض للراعي تبلغ مساحته الإجمالية ٦ أمتار مربعة أثناء انعقاد فعاليات المؤتمر.
- تغطية إعلامية.
- وضع شعار الراعي بحجم كبير في الموقع الإلكتروني لمنظم المؤتمر وفي جميع الإعلانات والترويج الإعلامي للحدث.
- صفحة عن الراعي في الموقع الإلكتروني لمنظم المؤتمر - يصل الزوار إلى تلك الصفحة بالنقر على شعار الراعي من أي صفحة أخرى للموقع الإلكتروني للمؤتمر؛ رابط بالصفحة الرئيسية للراعي في الموقع الإلكتروني لمنظم المؤتمر.
- الحق باستخدام شعار المنظم في النصوص الترويجية للراعي وموقعه الإلكتروني لمدة سنة واحدة.
- وضع شعار الراعي في قاعة مؤتمر الإستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠م.
- ١٠ دعوة لحضور المؤتمر.

مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠ - فرص الرعاية ومزاياها

الراعي المشارك - ٣٠٠,٠٠٠ ريال سعودي

- يخصص جناح عرض للراعي البرونزي تبلغ مساحته الإجمالية ٣ أمتار مربعة أثناء انعقاد فعاليات المؤتمر.
- تغطية إعلامية.
- وضع شعار الراعي بحجم كبير في الموقع الإلكتروني لمنظم المؤتمر وفي جميع الإعلانات والترويج الإعلامي للحدث.
- صفحة عن الراعي في الموقع الإلكتروني لمنظم المؤتمر - ينفذ الزوار إلى تلك الصفحة بالنقر على شعار الراعي من أي صفحة أخرى للموقع الإلكتروني للمؤتمر؛ رابط بالصفحة الرئيسية للراعي في الموقع الإلكتروني لمنظم المؤتمر.
- الحق باستخدام شعار المنظم في النصوص الترويجية للراعي وموقعه الإلكتروني لمدة سنة واحدة.
- وضع شعار الراعي في قاعة مؤتمر الإستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠م.
- ٥ دعوات لحضور المؤتمر.

فرص التطور:

- إن وجود متحدثين مشهورين خبراء وقادة في مجالاتهم يضمن أن تكون الوفود على أعلى المستويات، ما يسمح للراعي بما يلي:
- التعرف إلى الخبراء والقادة في المجالات التي يتناولها البحث.
 - عرض الهوية المؤسسية للراعي على أعلى المستويات .
 - إقامة علاقات أعمال جديدة.
 - إطلاق برامج ومشروعات جديدة.
 - تحديد فرص عمل جديدة واكتسابها.
 - تعظيم صورة الشركة.

مزايا إضافية للرعاية

- الرعاية تبني العلاقات وتطور الهوية المؤسسية. وتقدم للراعي فرصة الدخول في حوار مع شخصيات ومؤسسات رئيسية في الحقل الذي يتناوله البحث.
- المراسلات الواسعة قبل المؤتمر من جانب المنظم تروج الراعي لدى أوسع قدر ممكن من الجمهور.
- المؤتمرات منابر مثالية لتقديم نبذة عن الراعي والتعارف مع الصلات الرئيسية الراهنة والمحتملة .

مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي ٢٠١٠ - المنظمين

مجلس الغرف السعودية

يعتبر مجلس الغرف السعودية الاتحاد الرسمي للغرف التجارية الصناعية السعودية التي يبلغ عددها حالياً ٢٦ غرفة وقد تأسس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ومقره الرسمي بمدينة الرياض بموجب المرسوم الملكي رقم م/٦ وتاريخ ٣٠/٤/١٤٠٠هـ (مارس ١٩٨٠م) ليعني بالمصالح المشتركة للغرف التجارية الصناعية بالمملكة، ويقوم بتمثيلها على المستويين المحلي والخارجي، ويعمل على تنمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. بدأ المجلس في ممارسة أنشطته الفعلية بتكوين جهازه التنفيذي، وهو الأمانة العامة لمجلس الغرف السعودية اعتباراً من عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) ومنذ ذلك التاريخ وهو يخطو خطوات سريعة نحو تحقيق الأهداف المنوطة به.

ويتمحور دور مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، حسبما ورد في نظامه، في العناية بالمصالح المشتركة للغرف التجارية الصناعية، ودفع مسيرة القطاع الخاص، وتنمية دوره في الاقتصاد الوطني.

كما يعتبر مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية القناة التي تتوحد من خلالها توجهات القطاع الخاص السعودي، والإدارة التي ترصد تطلعاته، والجهاز المؤسسي الذي يسعى لتحقيق طموحاته في إطار الأهداف الاقتصادية الوطنية.

الرؤية: المساهمة في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني بالتعاون والتنسيق مع الغرف التجارية الصناعية وقطاع الأعمال وكافة الجهات ذات العلاقة في إطار التوجهات العامة للمملكة.

الرسالة: بتعاون وثيق، يمثل المجلس الغرف السعودية في حماية وتطوير قطاع الأعمال بالمملكة، ويعتبر المجلس نفسه شريكاً مبادراً في التنمية محافظاً على موارده البشرية والمالية في ظل قيمنا الإسلامية.

مركز الخليج للأبحاث

تأسس مركز الخليج للأبحاث في عام ٢٠٠٠م، ومقره مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو مؤسسة بحثية خاصة مستقلة تعمل في مجالات البحث العلمي والنشر والترجمة المرتبطة بشؤون منطقة الخليج، فضلاً عن تقديم الخدمات التعليمية والتدريبية والاستشارات المتخصصة ذات الصلة باهتمامات المركز.

ومن بين أبرز الأهداف التي يحرص مركز الخليج للأبحاث على تحقيقها إنجاز أنشطة أكاديمية وفق رؤية خليجية، غايتها المساهمة في إثراء الدراسات الخليجية، ليفسح مجالاً كافياً للتعريف بالأراء والاهتمامات الخليجية المحلية.

مركز الخليج للأبحاث يؤمن بأن مجلس التعاون الخليجي تجاوز فعلياً مرحلة الدوافع الأساسية والأولية التي دعت إلى إقامة لبناته الأولى ليصبح حقاً مكتسباً للمواطن الخليجي، ومن المهم أن تتوافر له الفرصة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، وهو ما يستوجب الحفاظ على هذا الكيان المشترك والعمل من أجل تفعيل دوره، وبخاصة في ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية الراهنة.

ويبذل مركز الخليج للأبحاث جهوداً حثيثة من أجل ترسيخ هذا الاعتقاد، وذلك من خلال العمل على تأكيد دوره على الساحة العلمية والأكاديمية كمؤسسة بحثية متخصصة، تعمل على تعزيز المكاسب التي تحققت خلال السنوات الماضية، وترقى بالمظاهر والجوانب المتعددة



مجلس الغرف السعودية
Council of Saudi Chambers

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

الاستاذ إبراهيم صالح القرناس

الأمين العام المساعد للموارد البشرية في مجلس

الغرف السعودية

البريد الإلكتروني: ialkernass@csc.org.sa



مركز الخليج للأبحاث
Gulf Research Center
Knowledge for All

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال:

بمركز الخليج للأبحاث في دبي

هاتف: +٩٧١٤٢٢٤٧٧٧٠ تحويل ٤٤٠

فاكس: +٩٧١٤٢٢٤٧٧٧١

البريد الإلكتروني: events@grc.ae

مركز الخليج للأبحاث في جدة

هاتف: +٩٦٦٢٦٥١٨٨٨٨ تحويل ١٢٩

فاكس: +٩٦٦٢٦٥٢٠٩٥٢

البريد الإلكتروني: events@grc.ae